



نخيل نيوز / العراق

أصدرت شركة الخطوط الجوية العراقية، اليوم الاثنين، بياناً توضيحاً حول ما تناقلته وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي حيث تناولت كلاماً عارياً عن الصحة بشأن الحظر الأوروبي، فيما بينت أسباب الحظر. وذكرت الشركة في بيان، أن "بعض وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي تناولت كلاماً عارياً تماماً عن الصحة لأحد الشخصيات، مفاده بأن شركة الخطوط الجوية العراقية كانت قد تعرضت للحظر الجوي الأوروبي عام 2009 وتم معالجته من قبل الشخص نفسه حسب ادعائه والسماح لها بالطيران من جديد".

وأضافت، أنها "لم تكن محظورة من الطيران خلال الفترة المذكورة، بل كل ما في الأمر أنها كانت مشمولة بالعقوبات المالية المترتبة بذمتها على إثر إجتيان النظام السابق للكويت إبّان عام 1990 وصدور القرار القضائي لصالح دولة الكويت بمصادرة إحدى طائرات الخطوط الجوية العراقية في لندن بعد الحصول على أمر من المحكمة العليا ضد الخطوط العراقية تضمن تجميد أصولها في أنحاء العالم كافة ما دعا الشركة لإيقاف رحلاتها إلى بريطانيا والسويد خوفاً من حجز طائراتها، وبعد أن تم تسديد كامل المستحقات المالية أسقطت الدعاوى القضائية عن الشركة وعادت للعمل".

ومن الناحية الفنية، بينت الشركة، أنها "لم تكن محظورة من الطيران إلا في عام 2015 بسبب عدم قدرة الشركة في حينها على استيفاء متطلبات الحصول على رخصة المشغل الثالث (٥٥٥)، لافتة إلى أن "الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران أصدرت التعليمات المرقمة 452/2014 والتي تم بموجبها إلزام جميع شركات الطيران غير الأوروبية بالحصول على شهادة مشغل البلد الثالث بغية السماح لها بالتشغيل إلى الاتحاد الأوروبي بمعنى لم تكن هذه التعليمات صادرة بالأساس قبل هذا التاريخ". وأوضحت شركة الطيران: "لأبد من الإشارة بأن قائمة شركات النقل الجوي الخاضعة للحظر الأوروبية يتم تحديثها بشكل دوري وبواقع مرتين في السنة ما لم تتخذ الشركات المحظورة إجراءات تحسينية".

وذكرت، أن "تكرار تناول هذا الموضوع بهذه الطريقة عبر وسائل الإعلام ما هو إلا محاولات غير مسؤولة لخلط الأوراق وطريقة مكشوفة لإيهام أصحاب القرار والرأي العام بمعلومات مضللة".

وأشار البيان إلى، أن "رئاسة مجلس الوزراء كانت قد وافقت على تخصيص المبالغ المالية اللازمة من أجل معالجة ملف التدقيق على مراقبة السلامة ٥٥٥٥٥ عبر التعاقد مع الخبراء المختصين الدوليين والمحليين لسد الشواغر في بعض التخصصات الفنية في سلطة الطيران المدني والشروع بعدها بمراجعة ضوابط وإجراءات العمل وتطبيقها بما ينسجم والمعايير الدولية".

وتابعت، أنها "اجتازت التدقيق المكتبي عام 2020 كمرحلة أولية مهمة تمهيداً لإجراء التدقيق الشامل مستقبلاً علماً بأن السلطة اجتازت تدقيق أمن الطيران الخاص بمنظمة الطيران المدني الدولي الايكاو ٥٥٥٥ خلال هذا العام وتكفل بالنجاح دليلاً على التزام السلطة وجديتها بتلبية كافة المتطلبات الدولية".